لا بالنسبة الى غيره فهذا يقدح في الجواب ويتوقف ايضا
على اعتبار الاحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين
فان كان في بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صحته
قدح في الجواب ايضا لكن لو سلم هذا الجواب لكان اقرب
الى المراد من غيره قال واني لا اميل اليه وارتضيه والجواب
عما يرد عليه ممكن قال وقيل يجوز ان يكون مراده ان
ذلك باعتبار وصفين مختلفين وهما الاسناد والحكم
فيجوز ان يكون قوله حسن اي باعتبار اسناده صحيح
اي باعتبار حكمه لانه من قبيل المقبول وكل مقبول
يجوز ان يطلق عليه اسم الصحة وهذا يمشي على قول من
لا يفرد الحسن من الصحيح بل يسمي الكل صحيحا لكن يرد عليه
ما اوردناه اولا من ان الترمذي اكثر من الحكم بذلك
على الاحاديث الصحيحة الاسناد قال واختار بعض
المتاخرين بان المراد حسن على طريقة من يفرق بين
النوعين لقصور رتبة روايته عن درجة الصحة
المصطلحة صحيح على طريقة من لا يفرق قال ويرد عليه
ما اوردناه ايضا سابقا قال واختار بعض من ادركنا
ان اللفظين عنده مترادفان ويكون اتيانه
باللفظ الثاني بعد الاول على سبيل التاكيد له كما
يقال صحيح ثابت او جيد قوي او غير ذلك قال
وهذا يقدح فيه القاعدة فان الحمل على التاسيس

خير

خير من الحمل على التاكيد لان الاصل عدم التاكيد لكن قد
يندفع القدح بوجود القرينة الدالة على ذلك وقد
وجدنا في عبارة غير واحد كالدارقطني هذا حديث
صحيح ثابت قال وفي الجملة اقوى الاجوبة ما اجاب به
ابن دقيق العيد انتهى كلام الحافظ ابن حجر في النكت
وقال في شرح النخبة اذا جمع الصحيح والحسن في وصف
واحد فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت
فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا حيث يحصل
منه التفرد بتلك الرواية قال ومحصل الجواب ان تردد
ائمة الحديث في حال ناقليه اقتضى للمجتهد ان لا
يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه
عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه
انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح
وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا
فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم
اقوى من التردد وهذا حيث التفرد والا اذا لم
يحصل التفرد فاطلاق الوصفين معا على الحديث
يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن
وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح
فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوي قال
قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان يروى

Copyright © King Saud University